في مؤتمر صحفي بالجهاز المركزي للاحصاء

صوفان: اليمن حققت انجازات اقتصادية وتنموية واجتماعية كبيرة خلال العشر السنوات الماضية

■أشاد الاخ / احمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م بالانجازات السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تحققت في بلادنا خلال العقد الماضي وذلك بفضل دعم وتوجيه القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وأوضح صوفان أن الاقتصاد اليمني شهد تحسنا كبيرا وذلك نتيجة الجهود التي بذلتها الحكومة في إطار الاصلاحات الاقتصادية والتي تم اتباعها ليتحول معها وضع اقتصادنا الوطني من مرحلة انعدام الثقة نتيجة لاعباء المديونية الخارجية وعدم القدرة على السداد، إلى مرحلة تعززت فيها الثقة فزادت المعاملات الخارجية وتحسنت موازين الاقتصاد الكلي وانخفض الدين العام الخارجي من اكثر من عشرة مليارات ومائة وستة وعشرين مليون دولار إلى أقل من خمسة مليارات ونصف المليار دولار، وازدادت الاحتياطات الكلية الخارجية من موقف المدين إلى احتياطيات تزيد عن خمسة مليارات ونصف المليار دولار.

كتب/ احمد الطيار

واكد صوفان في المؤتمر الصحفي الذي انعقد امس بالجهاز المركزي للاحصاء بمناسبة اعلان نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤ أن هذه العوامل مع النتائج الايجابية للسياسات التجارية والاقتصادية الاخرى أدت إلى تحريك عجلة النشاط الاقتصادي فتوسعت الاعمال ونشطت حركة التشغيل وتم خلال الاعوام الماضية إيجاد اكثر من مليون ومائتي الف فرصة عمل في القطاع الخاص والقطاع الحكومي أسهمت في الحد من النمو المتسارع في مؤشرات البطالة.. مشيرا إلى أن القطاع الخاص كان له دور كبير في النهوض بوتائر العمل والانتاج في المجالات الزراعية والصناعية والسمكية والسياحية والبناء والتشييد.

وقال الاخ صوفان ان بلادنا تمتلك احتياطيات هائلة من الغاز ويجري حالياً تحديد الكميات المحققة فيها الانتاجية التجارية جراء الاستكشافات الكبيرة التي وجدت في محافظات الجوف وشبوه ومارب وحضرموت.. واضاف الاخ نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي انه سيتم تخصيص اجزاء من تلك الاستكشافات والاحتياطات لانتاج الكهرباء بالغاز والانتاج الصناعي المحلي في كافة المناطق اليمنية.

مؤكد أن مشروعا كبيرا للغاز المسال سيبدأ تنفيذه في شهر يوليو القادم وسيولد قدرات اقتصادية وعوائد للدولة وللاقتصاد الوطني بشكل عام خلال فترة التنفيذ المقدرة بـ ٣٠ عاما.

واضاف أن هناك واعدية كبيرة لبلادنا على المستوى المتوسط والطويل في انتاج كميات كبيرة من النفط نتيجة للدراسات التي تتحدث عن وجود اماكن كثيرة في الوطن تمتلك احتياطيات واسعة بشكل اقتصادي .

وأوضح الاخ الوزير ان الاستثمار النفطي كان قليلا في اليمن في السنوات الماضية ولم يشهد تطورا سوى في السنتين الاخيرتين ولاتزال ٩٩ ٪ من مناطق الجمهورية واعدة بامكانيات استخراج الثروات الطبيعية ولم تسلم بعد للمستثمرين وللشركات المستكشفة والتي بدأت بالقدوم الى بلادنا لهذه الغرض على نحو مكثف.. منوها بان حقولا جديدة ستدخل الانتاج قريبا بدلا عن التي نضبت وسيتم تعويض الانتاج من خلالها ومن خلال استكشافات جديدة على المدى المتوسط والطويل في مجالي النفط والغاز بما يسهم في استمرار عملية البناء الاقتصادي وتحديث الوطن بخطوات مميزة.

وأكد صوفان ان الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر للاعوام ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م تعتمد في توجهاتها على تنمية القطاعات الواعدة اقتصاديا لليمن من أجل خلق فرص عمل جديدة وتحسين دخل الدولة والوطن وتقليل الاعتماد على مصدري النفط والضرائب الرئيسيين لتغذية الموازنة العامة للدولة.

مشددا على ان الزراعة والسياحة والاسماك والصناعة المحلية سيكون عليها لعب هذا الدور الريادي لتحقيق نمو اقتصادي مناسب بما يحقق اهداف الالفية.

وشدد صوفان على دور الجميع حكومة وشعبا ومنظمات اهلية في التنبه للمشكلة السكانية التي لايزال النمو من اعلى المعدلات في العالم.

وقال ان مشكلة النمو السكاني لاتزال تمثل تحديا جديا امام الحكومة في تنفيذ خطط واستراتيجيات الرقي والتنمية المستدامة التي تحقق اهداف الالفية بحلول ٢٠١٥م.

مشيرا الى ان نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م بينت ان نحو ٧٠٠ الف يمني يظهرون كل عام مما يتطلب من سوق العمل توفير ١٨٠– ٢٢٠ الف فرصة عمل سنويا وهو مايخلق اعباء واسعة لمجابهتها والوفاء بها مالم تتضافر الجهود من الحكومة والقطاع الخاص لاستقبالهم في عملية الانتاج والتنمية الاقتصادية المناسبة.

واضاف صوفان إذا كان تفعيل مبادئ المواطنة المتساوية والتسامح مع المعارضين ذوي الاتجاهات السياسية المختلفة قد اصبح السمة الملازمة للسياسة العامة للدولة التي تبناها فخامة الاخ رئيس الجمهورية حفظه الله من البداية ، فإن الإصرار على حقوق الوطن والحرص على سيادته على كامل ترابه كان المنهج المتبع من قبل فخامة الاخ الرئيس في التعامل مع قضايا الحدود، فخلال الاعوام العشرة الماضية تم التعامل الجاد والمسئول والحريص مع ملفات الحدود التي ظلت طوال العقود الماضية تفرز سلبياتها على كافة المستويات والأصعدة وتنتقص من السيادة الوطنية.. فكان الإنجاز النهائي للحدود البرية والبحرية لليمن مع جيرانها في سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة ارتيريا واصبح وطننا في عام ٢٠٠٥م مكتمل السيادة على كامل ترابه، وقد تزامنت هذه التحولات مع ترسيخ وتجذير وممارسة منظومة الحقوق والحريات العامة التي افسحت المجال واسعا امام جميع ابناء الوطن للتعبير عن آرائهم وافكارهم وتكون المزيد من النقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية وارتفع عددها من حوالي ثمانمائة جمعية ومنظمة في عام ١٩٩٥ إلى اكثر من اربعة آلاف واربعمائة جمعية ومنظمة غير حكومية في عام ٢٠٠٥ وعلى مستوى المشاركة السياسية فإن التجربة الديمقراطية قد استمرت في التطور والانفتاح على العالم بتجاربه المتعددة.

واشاد صوفان بالتجربة الديمقراطية التي تبنتها بلادنا والتي استمرت في التطور والانفتاح على العالم ولم تقتصر على التنافس لاختيار ممثلي الشعب في السلطة التشريعية بل تطورت التجربة خلال السنوات الماضية ليتمكن جميع ابناء الشعب من حقوق التنافس والاتجاه إلى الشعب نفسه لكسب ثقته، وكان اتخاذ ذلك القرار الجريء بأن تؤول انتخابات رئيس الجمهورية من مجرد الحصول على ثقة اغلبية اعضاء مجلس النواب المحصورين في قاعة واحدة في مبنى مجلس النواب إلى التنافس الشعبي للحصول على ثقة اغلبية ابناء الشعب في مختلف قرى ومدن ومديريات ومحافظات الجمهورية ، حيث جرت أول انتخابات رئاسية في عام ١٩٩٩م وكانت تجربة اليمن هي اول تجربة من نوعها في الوطن العربي.. كذلك فقد تم نقل معظم مفاصل ومهام السلطة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي بأن تم وضع وتطبيق قانون السلطة المحلية الذي انتج سلطات محلية انتخبها المواطنون في كل قرية ومدينة في عام ١٩٩٩م متمثلة في المجالس المحلية المنتخبة التي أصبحت في واقع الحال تمارس الجزء الاكبر من السلطات التخطيطية والتنفيذية وفي طريقها للتطور لتحمل كافة المسؤوليات المرتبطة بكافة شئون المجتمعات المحلية التنموية والإدارية.

وأشاد صوفان الى تحسن الاحوال المعيشية منذ عام ١٩٩٥ وذلك بفضل توسع الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة ومساندة الفقراء، وتوسعت خدمات البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة المجالات.

التعليم

فقد ازداد عدد المدارس للتعليم الاساسي والثانوي من حوالي سبعة آلاف مدرسة إلى مايقارب خمس عشرة ألف مدرسة وازداد عدد الطلبة والطالبات الملتحقين بالتعليم في المرحلة الاساسية من حوالي مليونين واربعمائة الف طالب وطالبة إلى حوالي اربعة ملايين وثلاثمائة الف طالب وطالبة.

وفي المرحلة الثانوية من ٢٦٦ الف طالب وطالبة إلى ٦٥١ الف طالب وطالبة.

وارتفع عدد المعاهد المتخصصة في التعليم الفني والتدريب المهني من ٧ معاهد ليصل في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٣ معهداً متخصصاً.

وارتفع عدد الجامعات الحكومية والاهلية من جامعتي (صنعاء وعدن) إلى سبع عشرة جامعة حكومية وأهلية فارتفع عدد الطلبة المقيدين سنويا في الجامعات من ٩٨ الف طالب وطالبة إلى ٢٢١ الف طالب وطالبة وارتفع الانفاق على الابتعاث الخارجي للتعليم العالي والتخصصي ليصل إلى أكثر من ثمانية مليارات ريال لدعم اكثر من خمسة آلاف طالب.

الصحة

في المجال الصحي ارتفع عدد المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية من ٤٥٧ مستشفى ومركزاً صحياً إلى ١٠٧٣ مركزاً صحياً ومستشفى، كما ارتفع عدد الاطباء والعاملين في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية من حوالي ثلاثة آلاف طبيب وطبيبة إلى حوالي ستة آلاف طبيب وطبيبة.

شبكة الامان الاجتماعي

تم استخدام شبكة للامان الاجتماعي للفقراء ترتكز على تقديم معاشات للأسر الفقيرة ومنها صندوق الرعاية الاجتماعية وتعطي حاليا حوالي ٧٤٨,٤٣٧ لمرتبات شهرية.

كما تم استخدام مجموعة من الصناديق التي تقدم خدمات ومشاريع للمجتمعات المحلية مثل:

الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي استفاد من المشاريع التي قدمها ١,٦٣٠,٢٦٠ مواطناً ومواطنة وكذا مشروع الاشغال العامة والذي استفاد من مشاريعه وخدماته اكثر من ١,٧٠٠,٠٠٠ مواطن بالاضافة الى صندوق دعم النشء والشباب والرياضة والذي استطاع تقديم الخدمات ودعم الانشطة الشبابية في مختلف مديريات ومحافظات الجمهورية، وصندوق دعم المزارعين وانشطة الصيادين، وصندوق دعم انشطة المعاقين وعدد كبير من الانشطة في كافة المجالات ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والثقافية.

البنية التحتية

واستعرض صوفان الانجازات المتحققة في مجال البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.. حيث تم تحسين خدمات الكهرباء ورفع المشتركين من حوالي اربعمائة الف مشترك إلى حوالي مليون مشترك.

وزيادة عدد مشتركي الهاتف الثابت من حوالي مائتي الف إلى حوالي مليون ومائة وستين الف مشترك، منوها بانه تم الترخيص للاستثمار الخاص وتوسيع الاستثمار العام في الهواتف النقالة ليرتفع عدد المشتركين من ثمانية آلاف مشترك في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من مليون مشترك حاليا.

واشار الى ارتفاع نسبة التغطية من مشاريع المياه في الريف والحضر من حوالي ٢٥٪ من السكان عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦٠٪ من السكان في عام ٢٠٠٥ .

ارتفعت نسبة التغطية من خدمات الصرف الصحي من حوالي ١٠٪ في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ٢٥٪ في عام ٢٠٠٥م.

منوها بارتفاع اطوال الطرق الاسفلتية من حوالي اربعة آلاف وخمسمائة كيلومتر إلى حوالي احد عشر الف كيلو متراً كما ارتفعت اطوال الطرق الحصوية من حوالي ثلاثة آلاف كيلو متر إلى ثلاثة وعشرين الف كيلو متر.

واكد صوفان بأن تلك النتائج لم تأت من فراغ بل نتيجة للاصلاحات المالية والاقتصادية والادارية التي تبنتها الدولة مما رفع مخصصات الاستثمار العام من اقل من سبعة مليارات ريال في عام ١٩٩٥ إلى أكثر من مائتي مليار ريال في عام ٢٠٠٥م.

تصوير/ ناجي السماوي

الاصلاحات عززت الثقة بالاقتصاد الوطني واسهمت في تحسين الموازين الكلية وخفض المديونية

اكتشافات واعدة للغاز والنفط وبناء أول مشروع للغاز المسال في يوليو القادم

ارتفاع النفقات الاستثمارية من ٧ مليارات الى اكثر من ٢٠٠ مليار ريال

مناقشة انشطة وبرامج مشروع التنمية الريفية في ذمار

■، ذمار/ سبأ/..

ناقش اللقاء التعريفي الموسع المنعقد أمس بمحافظة ذمار انشطة مشروع التنمية الريفية بالمحافظة ومعايير اختيار مناطق تدخل المشروع.

واستهدف اللقاء الذي نظمه مشروع التنمية الريفية بذمار بمشاركة ٥٠ مشاركا يمثلون المجلس المحلي للمحافظة والمجالس المحلية للمديريات ومسؤولي فرع الاتحاد التعاوني الزراعي إلى التعريف بأنشطة وبرامج مشروع التنمية الريفية بالمشاركة ومعايير تحديد مناطق تدخل المشروع ومراحل التحديد وكيفية تحديد هذه المعايير بالتعاون مع شركاء التنمية من المجالس المحلية في المديريات ضمن أهداف وغايات المشروع التي تتوافق وتتناغم مع الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر وتستهدف الوصول إلى أكثر الطبقات الفقيرة في المناطق البعيدة.

ومن المقرر أن يتم تحديد المعايير وأقرارها بشكل مبدئي لتقديمها إلى لجنة تسيير المشروع لاقرارها بشكل نهائي قبل بداية عمل المشروع الذي يتوقع أن يعمل في ١٧٦ وحدة قروية تمثل كل وحدة منها ٣٠٠ أسرة يتم اختيارها في المديريات وفقاً للمعايير التي سيتم تحديدها من قبل ممثلي المجالس المحلية.

وفي اللقاء القيت كلمتان من قبل الاخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ محافظة ذمار والدكتورة فتحية بهران مدير مشروع التنمية الريفية بالمشاركة أشارت إلى أهمية المشروع الذي يهدف إلى دعم الأسرة الريفية وايصال الخدمات التنموية والزراعية إلى المجتمعات الريفية الزراعية في عموم مديريات المحافظة وايجاد بنية تحتية للتطوير الفني والتنظيمي والمؤسسي للقطاع التنموي الزراعي في المحافظة وتنمية المجتمعات الزراعية وحماية وصيانة الموارد الطبيعية والبيئية وتحسين كفاءة استغلالها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، اكدت على ضرورة تكامل الجهود بين مكتب الزراعة والمشروع والمجالس المحلية والعمل على استمرارية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية الزراعية وتفعيل دور المرأة الريفية في التنمية.

يذكر أن المشروع الذي بدأ تنفيذه مطلع العام الحالي سوق يستمر لمدة سبع سنوات بتكلفة تزيد عن ٢٢ مليوناً و ٦٦٠ الف دولار بتمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الايفاد والحكومة اليمنية وبرنامج الغذاء العالمي.

□□□

العباسي: الخطة الخمسية الثالثة تجسد طموحات واهداف الدولة التنموية

عدن/سبأ

بدأت أمس في عدن فعاليات الحلقة النقاشية حول توجهات الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦م ٢٠١٠ م للتنمية والتخفيف من الفقر لتحقيق أهداف التنمية الألفية ٠ والتي تنظمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع مكتب منظمة اليونيسيف التابع للأمم المتحدة بصنعاء .

وتهدف الحلقة النقاشية التي تستمر يومين ويشارك فيها ممثلو السلطة المحلية وشركاء التنمية في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميون من محافظات عدن ولحج وأبين والضالع إلى تفعيل القوى المجتمعية للمشاركة بفعالية في اعداد الخطة الخمسية الثالثة ومشروع التنمية الألفية وفقا للاحتياجات الأساسية التي يتطلبها المجتمع والتعريف بأهمية دور الإعلام في شرح وبلورة الاهداف المرسومة التي تتبناها وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمتعلقة بمفاهيم التنمية الألفية والاساليب العملية لاشراك المجتمع في رصد الاحتياجات التنموية لتحقيق أهداف التنمية وفق توجهات الدولة للتخفيف من الفقر ومحو الامية وافساح المجال لزيادة التحاق الأطفال في التعليم ورفع مستوى مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية٠

وفي الجلسة الافتتاحية أشار الدكتور مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أهمية الحلقة في اثراء النقاش حول آليات العمل السليمة والمناسبة لربط خطط التنمية المحلية بالخطة الوطنية الشاملة وباعتبار الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م أول خطة في ظل قانون السلطة المحلية تجسد طموحات وغايات وأهداف الدولة التنموية ٠

وثمن الاخ الوكيل دور مكتب منظمة اليونيسيف في مساهمته وتفاعله في تنمية القدرات وتعزيز سبل التواصل مع الأجهزة الحكومية في مختلف المجالات التنموية٠

من جانبه قال السيد راميش شريشتا الممثل المقيم لمنظمة اليونيسيف بصنعاء أن أهمية الحلقة تكمن في أهدافها التي تسعى إلى تجنيد قوى المجتمع لتلعب الدور الحيوي المناط بها للدفع بمفاهيم التنمية وتنفيذها والحاجة لمشاركة شعبية واسعة في النقاش والحوار من أجل التنمية وبمشاركة الجماهير بحيوية واهتمام لرفد الحكومة بردود الافعال والآراء عن كل الاحتياجات لما هو حاصل أو ما يحدث أثناء تنفيذ المشاريع ٠

حضر افتتاح الحلقة الاخوة الدكتور يحيى الشعيبي محافظ محافظة عدن ومنصور عبد الجليل محافظ محافظة لحج و عبدالواحد الربيعي محافظ محافظة الضالع٠